Faiza DJADI¹

CRIMES IN THE TIME OF COVID

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.8>

Research Article

Received:

08/09/2021

Accepted:

23/09/2021

Published:

01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The spread of the Corona epidemic around the world has resulted in a deterioration in the economic and social situation and the imposition of restrictions on citizens, such as wandering and domestic isolation, as this epidemic has not only changed how people live, but also how crime occurs. Where it showed the spread of a new type of crime represented in domestic violence and fraud via the Internet, and a new type of theft appeared in the form of face masks, medical equipment and oxygen, which became more attractive targets for theft, and in this context the importance of the intervention of the penal legislator appears in the difficult moments that citizens are going through as a result of This is a dangerous epidemic to bring the concept of public order into the core of its primary concerns through criminalization and punishment.

And when the World Health Organization announced the transformation of the Corona virus into a pandemic, the features of the criminal phenomenon changed on several levels, as traditional criminal activities became almost non-existent and new criminal activities appeared, especially at the level of electronic crimes, so the state quickly changed its legal arsenal by taking new legislative measures and approaches by reducing this phenomenon and knowing the most important causes and factors causing it, such as the increasing demand for resorting to e-commerce markets and the intense resort to digital handling of money and financial and banking balances, which contributed to the spread of fraud and fraud, in addition to the spread of anxiety, fear and isolation among people, which led to easy Their exploitation and exposure to fraud and fraud, all these factors led to the difficulties faced by the security services, forcing them to re-equip themselves to face a new security policy in order to reduce crime.

Key words: Coronavirus, Crime, Theft, Health Law, Penal Code.

¹ Dr. , Alger 1 University, Algeria, f.djadi@univ-alger.dz, <https://orcid.org/0000-0003-3470-5343>

الجرائم في زمن الكوفيد

جادي فايزة²

الملخص

إن انتشار وباء الكورونا حول العالم نتج عنه تدهور في الوضع الاقتصادي والاجتماعي وفرض قيود على المواطنين كحضر التجوال والعزلة المنزلي، حيث أن هذا الوباء لم يغير فقط الكيفية التي يعيش بها الناس ولكن أيضا كيفية حدوث الجريمة. حيث أظهرت انتشار نوع جديد من الجرائم تتمثل في العنف المنزلي والاحتيايل عبر الأنترنت وظهر نوع جديد من السرقة تتمثل في أقنعت الوجه والمعدات الطبية والأكسيجين والتي أصبحت أهدافا أكثر جاذبية للسرقة، وفي هذا السياق تظهر أهمية تدخل المشرع الجزائري في اللحظات العصيبة التي يمر بها المواطنين من جراء هذا الوباء الخطير لجعل مفهوم النظام العام في صلب الاهتمامات الأساسية من خلال التجريم والعقاب.

وعندما أعلنت منظمة الصحة العالمية، عن تحول فيروس كورونا إلى جائحة، تغيرت معالم الظاهرة الإجرامية على عدة أصعدة، حيث أصبحت الأنشطة الإجرامية التقليدية شبه منعدمة وظهرت أنشطة إجرامية جديدة خاصة على مستوى الجرائم الإلكترونية، فسارعت الدولة إلى تغيير ترسانتها القانونية وهذا باتخاذ تدابير ومقاربات جديدة تشريعية من خلال الحد من هذه الظاهرة ومعرفة أهم الأسباب والعوامل المسببة لها كالإقبال المتزايد على اللجوء للأسواق التجارة الإلكترونية واللجوء المكثف إلى التعامل الرقمي للأموال والأرصدة المالية والبنكية، مما أسهم في انتشار جرائم النصب والاحتيايل، إضافة إلى انتشار القلق والخوف والعزلة بين الناس، مما أدى إلى سهولة استغلالهم وتعرضهم للنصب والاحتيايل، فكل هذه العوامل أدت إلى صعوبات التي واجهتها الأجهزة الأمنية مرغمة على إعادة تهجيز نفسها لمواجهة سياسة أمنية جديدة من أجل الحد من الجريمة .

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، الجريمة، السرقة، قانون الصحة، قانون العقوبات.

المقدمة:

لقد شهد العالم صدمة كبيرة منذ انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد 19- على جميع المستويات الصحية والإجتماعية والسياسية في الدول وأدى إلى إبراز أنماط مستحدثة من الجرائم غير التقليدية وظهور شرائح جديدة من التركيبات الإجرامية تختلف تماما عن تلك النمطية المعتادة سابقا وأصبحت لا تعتمد على إستخدام العنف في كافة جوانبها بل أصبحت تعتمد على وسائل ذكية عبر أجهزة الحاسب الآلي فأدى إلى تغير طبيعة الجرائم.

وإنطلاقا من هذا الوضع لجأت الدولة على ضوء هذه التغيرات والتطورات التي أحدثتها فيروس كورونا إلى وضع سياسة جزائية فعالة للحد من انتشار هذه الجرائم وهذا بوضع الآليات الكفيلة لمواجهةها وعلى غرار العديد من التشريعات حاول المشرع الجزائري سن مجموعة قانونية تتماشى مع الوضع الحالي وهذا للحد من انتشار هذه الجرائم المتفاقمة وهو ما جاء به تعديل الجديد لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

فمن خلال هذا الطرح سوف يتم إبراز مفهوم الكوفيد والطبيعة القانونية له وتحديد أهم الآليات التي تم الاعتماد عليه في حد منه.

ومن هنا نطرح الإشكالية: ماهي أهم الجرائم التي ظهرت في زمن كوفيد-19 ؟ وما دور المشرع الجنائي في حماية المجتمع ؟

² د.، جامعة الجزائر 1، الجزائر، f.djadi@univ-alger.dz

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إستغلالا لمجرمين هذا الظرف لإرتكاب جرائمهم مما أدى بتدخل المشرع الجزائي في اللحظات العصبية التي يمر بها الأفراد من جراء هذا الوباء الخطير لجعل مفهوم النظام العام الصحي في صلب الاهتمامات الأساسية من خلال تجريم وعقاب أي شخص يمس بسلامة وأمن المواطن.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مفهوم الجرائم المستحدثة في ظل جائحة كورونا وآلية محاربتها.

خطة الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور:

- المحور الأول: ندرس فيه مفهوم الكوفيد وطبيعته القانونية
- المحور الثاني: أهم صور الجرائم الجديدة في زمن الكوفيد.
- المحور الثالث: دور المشرع الجنائي في حماية المجتمع في زمن الكوفيد.

المحور الأول: مفهوم الوباء كوفيد-19- وطبيعته القانونية:

لقد أطلق على هذا الوباء عدة تسميات منها فيروس كورونا، كوفيد 1 الفيرس التاجي (المطلب الأول) وسوف نتطرق إلى الطبيعة القانونية لفيروس كورونا في (المطلب الثاني).

أولا- تعريف فيروس كورونا- كوفيد 19:

فيروس كورونا المستجد هو الأحدث في سلسلة فيروسات كورونا وهو السابع المعروف من سلالة كورونا الذي يصيب البشر والثالث الذي يسبب مراضا خطيرة، أما الأنواع الأربعة التي تجلب أعراضا بسيطة.

1. مفهوم الوباء كوفيد 19:

أطلقت عليه أكثر من تسمية فيروس كورونا كوفيد-19- الفيرس التاجي جائحة كورونا (الفرع الأول) التكيف القانوني لفيروس كورونا (الفرع الثاني).

2. تعريف فيروس كورونا- كوفيد 19:

فيروس كورونا المستجد هو الأحدث في سلالة فيروسات كورونا، وهو السابع المعروف من سلسلة كورونا الذي يصيب البيئة والثالث الذي يسبب أمراضا خطيرة، أما الأنواع الأربعة التي تجلب أعراضا بسيطة هي KU1 و NL63 و OC43 و E 229 (Alain.com/article/corona-biological-warfare-Natural-virus)

وبسبب فيروس كورونا القريب جدا من فيروس سارس يصيب المرض للحيوان والإنسان وعن تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الثالثة إلى الأمراض الاستخدام وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لمرض كوفي-19- في الحمى والإرهاق والسعال الجاف وتشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا ولكن قد يصاب هي KU1 و NL63 و OC43 و E 229 (Alain.com/article/corona-biological-warfare-Natural-virus)

ويؤكد أحد تقارير منظمة الصحة العالمية على انتشار سريع لهذا المرض ويعد معديا.

وينتشر هذا الفيروس بين الناس عادة من خلال السعال والعطس أو ملامسة شخص لشخص مصاب أو لمس سطح مصاب ثم الفم أو الأنف أو العينين، وتمتد فترة حضانة المرض من يوم إلى أربعة عشرة يوما يقصد بها الفترة الزمنية من الإصابة بالعدوى إلى وقت ظهور الأعراض وللحماية من العدوى توصي مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها

(CDC) بإتباع ممارسات النظافة الشخصية الأساسية، مثل غسل اليدين بشكل متكرر وشرب السوائل بكثرة، وتغطية الأنف والفم بمنديل أو الكوع عند السعال، والبقاء في المنزل إذا شعر الفرد بالمرض. ويمكن أن يتسبب فيروس كورونا في مجموعة من الأعراض أهمها الحمى والسعال وضيق التنفس والتهاب الحلق وسيلان الأنف، هذا بالإضافة إلى أن معظم إصابات فيروس كورونا تسبب نزلات البرد، وهناك سلالات أكثر شدة يمكن أن تؤدي إلى إلتهاب رئوي حاد يتطلب العلاج في المستشفى، وتشير مراكز السيطرة على الأمراض إلى أن أعراض فيروس كورونا الجديد تشمل " الحمى والأعراض التي تصيب الجزء الداخلي من مرض الجهاز التنفسي مثل السعال وصعوبة التنفس ". (الرنيتسي، المفتي، 2020، ص 56)

3. أسباب انتشار فيروس كورونا - كوفيد 19:

ومن جملة أسباب انتشار الفيروس:

- نظام العولمة هو السبب الأول في انتشار هذا الفيروس نتيجة لحركة التنقل والسفر والمطارات والساحة والتبادل التجاري.
- الإحتكاك المباشر بين المصابين به، حيث ينتقل الفيروس من شخص مصاب إلى آخر عن طريق: العطس، السعال ومقابض الأبواب...
- عدم النظافة التلوث من بين المسببات الرئيسية لنقل العدوى كون أن هذا الفيروس يتغذى على النفايات.
- التغيرات المناخية وتزايد كميات النفايات.
- ويؤكد الباحث الإيطالي " ليوناردو سيبي " إلى أنه عندما تلتقي قطرة من الرذاذ الحاملة للفيروس مع جزئيات هواء ملوثة تستطيع أن تبقى في الهواء لوقت أطول وتنتشر لمسافات أبعد وهو ما يجعلها ناقلة للعدوى. (مكشي، 2020، ص ص 291-292)

ثانيا: الطبيعة القانونية لفيروس كورونا كوفيد-19:

على ضوء التشخيص الطبي الذي طرحه خبراء الصحة، الوصف التقني الذي قدمته منظمة الصحة العالمية عكف فقهاء القانون، وأجهزة العدالة، على إثارة نقاط التقاطع بين فيروس كورونا والمنظومة التشريعية في محاولة جادة لإعطائه وصف قانوني صحيح وسليم. ولقد تباينت الآراء الفقهية في شأن تكيف القانوني لجائحة كورونا بين إعتبارها من قبيل القوة القاهرة، أو من وصف الحالة الطارئة.

الرأي الأول:

ذهب هذا الرأي على تكيف فيروس كورونا هو حالة من حالات القوة القاهرة ويعتمدون على المعايير التقليدي لتكييف القوة القاهرة من حيث مايلي:

- فيروس كورونا وباء عالمي لم يكن متوقع ولم يكن من الممكن التنبؤ به.
- لم تتمكن أي دولة من دول العالم ن دفعه تجنب أثاره السلبية على صحة شعوبها وإنعكاساته الاقتصادية على مؤسساتها ودعما لهذا التكيف ذهب القضاء الفرنسي بموجب قرار كولمار الذي صدر مؤخرا عن محكمة الاستئناف الغرفة السادسة بمنطقة كولمار حيث اعتبرت عدم حضور المستأنف ودفاعه لجلسة الحكم بسبب إصابته بفيروس كورونا قوة القاهرة، إضافة إلى أن كل تدخلات رؤساء الدول والحكومات اعتبروا ما تمر به بلدانهم وما نتج عنه من توقف وشل للحياة الاقتصادية قوة القاهرة كان من المستحيل توقعها. (ماموني، بلعبدون، ص 531).

الرأي الثاني: نظرية الظروف الطارئة: تناول القانون المدني باعتباره الشريعة العامة مفهوم الحادث الاستثنائي الطارئ كآلية لإمكان مراجعة العقد أو تعديله وعن الحوادث التي من شأنها أن تجعل تنفيذ العقد مرهقا بالنسبة لأحد المتعاقدين، لقد نص المشرع في المادة 107 من القانون المدني على شروط تطبيق هذه الآلية.

إلا أنه أغفل بمقتضى نفس النص تحديد طبيعة الحادث الطارئ الذي يتحدد وفقا للشروط المقررة لتطبيقه المتمثلة في: (ديدان، 2020، ص 630)

- وجود خطر موجه للدولة سواء كان داخليا او خارجيا.
- بصعوبة مواجهة الظرف الإستثنائي.

ويسلم الفقه بوجود لجوء الدولة في حالات الخطر لداهم إلى إجراءات على مستوى الوطن لدفع الخطر الذي تواجهه لوقاية كيائها والمحافظة على تناسب الإجراء المتخذ مع الظرف الاستثنائي يحدد معيار جسامته الخطر بأن يخرج على الأقل عن إطار المخاطر المتوقعة في حياة الدولة فهو خطر غير مألوف وغير معروف على وجه الدقة.

• إبتغاء المصلحة العامة من التصرف الإستثنائي. (جابر، 2016، ص 35)

في الوهلة الأولى يلاحظ أن هناك تداخل بين نظرية القوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة لأن كلا النظريتين فيهما ظروف المفاجئة غيرا لمتوقعة غير ان الرأي الأرجح هو الأصوب من خلال الاستناد إلى المفهوم التقليدي للقوة القاهرة، والذي يفترض لإكتماله تحقق شروطها- المستقر عليها فقها- والتي تتوفر في جائحة كورونا بوصفها حادثا إستثنائيا نادر الوقوع، إلى جانب إتساعها بالعمومية، فقد تمس دل دول العالم، وليست مقتصرة على رقعة أو فئة دون الأخرى من غير تجاهل للطابع غير المتوقع لتلك الجائحة، وهو شرط محقق لا محالة، والقبح يثبت ذلك فلم يكن بالإمكان توقعها حدوثها إلى جانب ضرورة تقييم إمكانية تنفيذ الالتزامات العقدية والتعاملات المالية. (بلغيث، بوزيدة، ص 73).

المحور الثاني: أهم صور للجرائم الجديدة في زمن الكوفيد 19:

تتمثل أهم صور الجرائم في ظل جائحة كورونا في العنف الأسري، الجرائم الإلكترونية.

أولا: العنف الأسري: يعرف العنف الأسري Domestic Violence:

بأنه: " إلحاق الأذى بين أفراد الأسرة الواحدة، كعنف الزوج ضد زوجته وعنف الزوجة ضد زوجها، وعنف أحد الوالدين أو كلاهما إتجاه الأولاد، أو عنف الأولاد إتجاه والديهم، وادة ما يكون المُعنف هو الطرف الأقوى الذي يمارس العنف ضد المُعنف الذي يمثل الطرف الأضعف ويمكن تعريفه أيضا بأنه شكل من أشكال التصرفات المسيئة الصادرة من قبل أحد أو كلا الشريكتين في العلاقة الزوجية أو الأسرية.

ومع الإلتزام بالتدابير الصحية في جميع أنحاء العالم وما رافقها من غلق للحياة والإقامة الاضطرارية في المنزل إرتفع العنف الأسري ووصل إلى حده نتيجة لبعض دوافع إجتماعية منشأ على العادات والتقاليد الموروثة وبعضها دوافع عدم القناعة في إستمرار الحياة العائلية وأخرى إقتصادية نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي الناتج عن فقدان وظيفة في ظل هذه الجائحة أو تراكم ديون وبعضها عن تناول المخدرات وفقدان الأمل في المستقبل (فيسيتبدل سلوك الفرد المعنف نتيجة الضغوطات النفسية التي مازالت نتائجها تتفاقم مع إستمرار انتشار جائحة كورونا.

(AlanbatNews.net/article/298753)

ومن صور العنف الأسري الممارس في ظل جائحة كورونا:

(1)- العنف اللفظي أو المعنوي: وهو كل ما يلحق الأذى النفسي بالشخص ويفقده إحساسه بأهميته كتوبيخ الأب لإبنه أو إبنته أو زوجته والانتقاد اللاذع المتكرر والتحقير والشتم والاهانة والاستخفاف بالشخص أو السخرية منه، والتهديد بالطلاق وغير ذلك.

(2)- العنف الجسدي أو البدني: وهو أكثر أشكال العنف ظهورا وإتساقا أيضا، وله صور مختلفة كالصفع والضرب باليد والركل أو إستخدام آلة كالسياط والعصا وغيرها والخنق والطم والكي، والوخز، والسكب بمواد سائلة حارقة للبدن والصق الهربائي وكسر الأنف والعظام، ويترك أثار ظاهرة يصعب على الضحية إخفاءها، ويبلغ أشد وأقصى صورة في القتل

- (3)- العنف الجنسي: وهذه الصورة من أسوأ أعمال العنف الأسري وأخطرها وغالبا ما يمارس الاعتداء الجنسي تحت تهديد المعتدى عليه بإيذائه إذا لم يرضخ لرغبات المعتدي وتتمثل في إكراه المعتدي عليه سواء كان ذكر أم أنثى على ممارسة الجنس أو القيام بأعمال جنسية فاضحة مع المعتدي ويعد الإغتصاب أخطر صور الاعتداء الجنسي فبين طاق الأسرة، ويندرج تحت هذا العنف التحرش الجنسي بالقول أو بالفعل. (العمراوي، تمرابط، 2020، ص ص 267-268)
- (4)- الحبس المنزلي والطرد من المنزل: وغالبا ما يمارس الحبس ضد الإناث والطرد من المنزل ضد الذكور ويستخدمها الأبوان عند عدم تمكنهما من تهذيب سلوك الإبن أو البنت

ثانيا - الجرائم الإلكترونية في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19:

أصبح الإنترنت بمثابة بيئة جاذبة لكثير من المجرمين وانتشار ظاهرة التجارة الإلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي وإستغله بشكل كبير خلال فترة الحجر الصحي كالتسويق الإلكتروني، إنشاء مواقع مزيفة لترويج معلومات خاطئة، انتشار مواقع المواد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية مغشوشة، انتشار جريمة السب والقذف عبر الوسائط الإلكترونية وجريمة الاحتيال ولهذا سوف نتطرق إليها.

1- إنشاء مواقع مزيفة لترويج معلومات خاطئة:

لقد تم وضع عدة مواقع بأسماء COVID و CORONA بحيث يوضع هذا الموقع المخاد لمعلومات عن فيروس كورونا وكيفية الوقاية منه، وبين هذه معلومات يضع القراصنة تطبيق على أنه برنامج صممه منظمة الصحة العالمية وبمجرد الضغط على مفتاح التنزيل المشار إليه يكون المستخدم قد طلب إلى جهازه مجموعة من البرمجيات الخبيثة التي تتنوع ما بين برامج تحكم في الحاسوب عن بعد وبرامج سرقة البيانات الحساسة وبرامج تجسس. (بن سالم، 2020، ص 333)

2- انتشار مواقع للمواد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية:

لقد انتعشت التجارة الإلكترونية مع تفاقم هذا الفيروس فتهافتت عمليات البيع غير المشروع للأدوية والمستلزمات الطبية على الإنترنت، بحيث تم عرض أنواعا من الكمادات والأقنعة ومنتجات طبية على المواقع التواصل الاجتماعي لبيعها، جلها لا تتوفر فيها الشروط الوقائية والمعايير الطبية المعتمد عليها ولقد أعلنت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عن ضبطها كمادات مقلدة ومستحضرات تعقيم لليدين.

ثالثا- جريمة الاحتيال الإلكتروني في ظل جائحة كورونا:

لقد استهدفت جميع دول العالم من قبل المجرمين السبارين نظرة لكثرة عمليات نصب وإحتيال المرتبطة بالوضع الذي يفرضه تفشي فيروس كورونا وتزايد الاعتماد على خدمات البيع عبر المواقع الإلكترونية وخدمات التوصيل المنزلي، وتعد جرائم الاحتيال الإلكتروني الأكثر شيوعا وهذا الأسلوب الجرمي هو نوع من الخداع يلجأ إليه المجرمون كانوا منظمات أو أفرادا لإستغلال مستخدمي منصات الإنترنت عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شكل محادثات أو مدونات أو متاجر إلكترونية أو تطبيقات ذكية حيث يتم إرسال رسائل خادعة للمستخدمين وجرائم للوقوع في فخ الاحتيال لسرقة بياناتهم الشخصية أو بياناتهم بطاقتهم الائتمانية. (Alwatan.com/delails/395816)

رابعا- جريمة السب والقذف عبر الوسائط الإلكترونية:

إذ عمليات الإغلاق والحظر المنزلي التي تشهدها دول العالم علت العديد من أصحاب النفوس الضعيفة إلى إرتكاب جرائم القذف والسب عبر العالم الافتراضي أو بإستعمال وسائل إلكترونية بهدف التشهير والانتقام من العديد من الأشخاص والمؤسسات بحيث تتنوع أساليب إرتكابها بتنوع الغرض من إستخدام شبكة الأنترنت وشبكة الهواتف النقالة فقد يكون القذف والسب بواسطة البريد الإلكتروني أو شبكة الويب العالمية أو عن طريق غرف المحادثات والدرشة أو الهواتف الخلوية. (عاصم، عجيلة، 2008)

ولقد بادرت الدولة لوضع مجموعة من التدابير للتصدي للمجرمين الذين يستغلون هذه الفترة الحساسة للقيام ببعض أنواع الجرائم التي لاحظناها سابقا وهذا بتجريم بعض الممارسات وهذا بإستحداث نصوص قانونية جديدة للحد منها ولردع مرتكبيها.

المحور الثالث: دور المشرع الجنائي في حماية المجتمع في زمن الكوفيد:

في إطار تعزيز المنظومة الجنائية بما يتزامن مع وباء كورونا- كوفيد 19- إستحدث المشرع الجزائري نصوص تجريبية تستهدف بعض الأفعال الغير مشروعة ومن بين أهم هذه التعديلات:

أولا- جنحة نشر وترويج أخبار كاذبة:

مصطلح الأخبار الزائفة (Fake News) حض بأهمية بالغة تحديدا في عام 2016 تزامنا مع انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، بسبب نور وتداول أخبار مشكوك في صحتها عبر بعض المواقع الإلكترونية والصحف، فقد صرحه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كلماته في ندوة صحفية إلى أحد الصحفيين بالقول: " أنتم أخبار زائفة " رافضا الإجابة عن سؤاله وكان ذلك الموقف كفيلا بجعل المصطلح ينتشر بشكل واسع.

وقد عرف هذا المصطلح بأنه عبارة عن: " معلومات مضللة وخادعة تختلق عمدا، بقصد خداع الطرف الآخر وحثه على تصديق الأكاذيب والتشكيك في الحقائق، تنتشر عبر الإنترنت وتنقل إلى وسائل الإعلام تدريجيا لتحقيق عدة أهداف كأن تكون سياسية أو إجتماعية أو غيرها والتأثير في الرأي العام المحلي أو الدولي أو كلاهما. (رمضان، 2020/ ص ص 186-187)

مع هذا الوضع إستحدث المشرع الجزائري نصوص جزائية تتماشى مع الوضع الصحي السائد وهذا من أجل تعزيز وتقوية المنظومة الجزائية.

ويظهر هذا في تحيين قانون العقوبات بموجب القانون 20-06 الذي استهدف وبصورة مباشرة تجريم بعض الأفعال، ذات العلاقة بتدابير مواجهة فيروس كورونا، وتحديدا تعديل الفصل السادس مكرر (قانون، العقوبات، 2020) والقاضي بتجريم الشائعات والأخبار الماسة بالأمن والنظام العموميين. وجاءت المادة 196 مكرر من قانون العقوبات التي قضت بأنه: " يعاقب بالحبس من سنة واحدة (1) إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دينار جزائري كل من ينشر أو يروج عمدا أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة للجمهور من شأنها المساس بالأمن العمومي والنظام العام تضاعف العقوبة في حالة العود".

وتقم هذه الجريمة على الركن المادي المتمثل في:

1- نشر أخبار كاذبة.

2- مساس هذه الأخبار بالأمن والنظام العموميين.

أما الركن المعنوي فيتمثل في تعمد الفاعل بنشر أخبار مغلوطة. (شيعاوي، زعباط، 2020، ص 537)

ثانيا- جنحة مخالفة المراسيم والقرارات الإدارية:

نظرة لكثرة الخسائر البشرية الذي سببها فيروس كورونا أدى بالجزائر كغيرها من الدول إلى ضرورة إتخاذ إجراءات تقيد من الحقوق والحريات في سبيل الحفاظ على الأرواح فصدر مرسوم تنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 21 مارس 2020، تلاه صدور مرسوم تنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 24 مارس سنة 2020.

تتمثل التباعد الاجتماعي، فرض حجر منزلي كما رأيناه سابقا ومن أجل فرض احترام التدابير المذكورة جاءت المادة (17) من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 على أنه: يتعرض مخالف الأحكام المذكورة أعلاه إلى عقوبات إدارية تتمثل في السحب والفوري و النمائي للسندات القانونية الخاصة بممارسة النشاط.

كما نصت الفقرة الثانية على أن: " كل شخص ينتهك تدابير الحجر وإرتداء القناع الواقي وقواد التباعد والوقاية وأحكام هذا المرسوم يقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات". (خلفى، خلفى، 2020، ص645) ومما لا شك فيه أن المراسيم والقرارات من أعمال السلطة التنفيذية فهي تتضمن أحكام جزائية تجرم وتعاقب على بعض الأفعال. فقد جاء هذا التعديل لتنظيم المادة 459 من قانون العقوبات لإجبار المواطنين على إحترام تعليماتها خاصة في ظل ما نراه من عدم المبالاة وقلة الوعي ويشترط لقيم هذه الجريمة على أركان:

- مشروعية المراسيم والقرارات الإدارية تكون صادرة وفقا للقانون.
- الركن المادي أنا يكون الفعل مخالف للمراسيم أو القرارات.
- الركن المعني هو إتجاه الإرادة إلى إتيان سلوك مع العلم أنه مجرم ومعاقب عليه.

أما العقوبات المقررة لمرتكب المخالفة المنصوص والمعاقب عليها بالمادة 459 قانون عقوبات هيا لغرامة 3000 إلى 6000 دج أصبحت بموجب تعديل قانون العقوبات رقم 20-06 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2020 المذكور أعلاه تتمثل في الغرامة 10000 دج إلى 20000 دج ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة ثلاثة أيام على الأكثر. (شيعاوي، زعباط، 2020، ص 537)

ثالثا- جنحة إنتهاك واجب الاحتياط والسلامة:

لقد أقر المشرع الجزائري المسؤولية الجزائية للشخص الذي ينتهك عمدا واجبا من واجبات الاحتياط التي يفرضها القانون أو التنظيم، إذ اعتبرها جنحة معاقب عليها من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة مالية، تشدد العقوبة إلى (3) ثلاث سنوات إلى خمس (5) سنوات وبغرامة مالية خلال فترات الحجر الصحي. (قانون 20-06، 2020) وقد تضمنت المراسيم التنفيذية على إدارة المؤسسات وعلى الأفراد إحترام التباعد الأمني بمر واحد بين شخصين (المادة 13، المرسوم، 20-70) وإرتداء القناع الواقي من قبل جميع الأشخاص، وفي كل الظروف، في الأماكن العمومية وأماكن العمل، الفضاءات المفتوحة أو المغلقة التي تستقبل الجمهور، وحتى في الطرق. (مرسوم تنفيذي، 20-127، 2020) ولقيام أركان الجريمة لابد من ركنين هما:

- 1- أنا يتم إنتهاك واجب من واجبات السلامة أو الإحتياط عن طريق فعل يعرض حياة الفرد أو سلامته الجسدية للخطر.
- 2- أن يكون هذا الواجب مفروضا قانونا أو عن طريق التنظيم إضافة أنه بمجرد إنتهاك واجب من واجبات السلامة بجعل الجريمة تامة فتعرض صاحبها للخطر.

أما القصد الجنائي في هذه الجنحة لا يشمل إنصراف إرادة الجاني إلى إحداث الضرر ولكن يتحقق بمجرد خرق واجبات السلامة والإحتياط كالذي يتعمد على مخالفة تدابير الاجتماعي وعدم إرتداء الكمامات في المؤسسات فهو بهذا الفعل تعمد خرق التدابير المتعلقة بالسلامة والحيطة. (شيعاوي، زعباط، 2020، ص 535-536)

الخاتمة:

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى مفهوم وباء كوفيد-19 الذي أصبح هاجس المواطن والدولة وأدت هذه الأخيرة إلى إزدياد الحاجة الماسة للتدخل عن طريق وضع نصوص تشريعية ردعية لضمان إحترام النظام العام والأشخاص والممتلكات وتصب لمختلف أركان الجريمة سواء كانت عامة أو خاصة وهذا بإصدار القانون 20-06 المتمم القانون العقوبات الجزائري.

أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة:

- 1- نظرا للزمة الناتجة عن نفسي فيروس كورونا أدت إلى إستحداث أنواع جديدة من الجرائم لم يستطيع المشرع الالمام بها وبالتالي ظهر نوعا ما نقص في المنظومة التشريعية خاصة في المجال الإلكتروني.

- 2- ضرورة تكييف القوانين الوطنية الجنائية مع الأزمات الصحية الاستثنائية التي تعيشها الدولة منها تحديد طبيعة الجرائم التي قد ترتكب ضد الأشخاص والمؤسسات.
- 3- الأخذ بالزامية احترام التدابير الصحية الوقائية التكيف مع الوضع.

قائمة المراجع:

القوانين والمراسيم:

- المؤرخ في 05 رمضان عام 1414 هـ الموافق لـ 28 أبريل سنة 2020 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخة في 06 رمضان عام 1441 هـ الموافق لـ 29 أبريل سنة 2020.
- المادة 8 من قانون رقم 20-06 مؤرخ في 28 أبريل 2020، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 29 أبريل سنة 2020، العدد 2.
- المادة 13 من المرسوم التنفيذي 20-70، مرع سابق.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-127 مؤرخ في 20 مايو سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 ارس 2020 الذي يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا- كوفيد 19- ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 11 مايو 2020، العدد 30.

الكتب باللغة العربية

- أحمد محمد الرنتيسي، د. أمحمد محمد المفتي، الوعي المجتمعي لسكان قطاع غزة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 06، العدد 02، 2020.
- لويبة مكشي، التدابير الشرعية للوقاية من جائحة كورونا المستجد (COVID-19)، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 26، سبتمبر 2020
- ماموني فاطمة الزهرة، بلعبدون عواد، واقع اليد العاملة في ظل أزمة فيروس كورونا كوفيد 19 دراسة مقارنة، مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار الأول، مؤلف جماعي.
- دريدان محمد، تأثير جائحة فيروس كورونا COVID-19 على المواعيد الإجرائية فيالتشريع الجزائري، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 34، عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 2019، 2020.
- إسماعيل جابو ربي، نظرية الظروف الاستثنائية وضوابطها في القانون الدستوري الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانونية، جامعة ورقلة، العدد الرابع عشر، جانفي 2016.
- بوزيدة عادل، بلغيث روى، أثر جائحة كورونا في توجيه السياسة الجزائية في التشريع الجزائري، حوليات جامعة-1-، المجلد 34، عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 19.
- زكية العمراوي، نورة تماربط، التباعد الاجتماعي في ظل جائحة الكوفيد 19 وإشكالية العنف الأسري في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد الثالث، ديسمبر 2020.
- بن سالم خيرة، السياسية الجنائية زمن الأوبئة بين فكرة التجديد والتقاليم- كوفيد 19- نموذجاً، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي جائحة كورونا تحد جديد أيام 18-19 سبتمبر 2020. الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية برلين- ألمانيا- الطبعة الأولى، 2020، الجزء الثاني.
- أحمد عاصم، أحمد عجيلة، ورقة عمل في موضوع رؤية قانونية حول ثبوت جرائم السب والقذف عبر الإنترنت في القانون المصري، المؤتمر الدولي الأول حول الخصوصية وأمن المعلومات في قانون الإنترنت، جوان 2008.

عبد المجيد رمضان، حق الوصول إلى المعلومة كألية لمحاربة الأخبار الزائفة أثناء الأزمات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، السنة 2020.

شيعاوي وفاء، حميدزعباط، التجريم كإجراء وقائي لمجابهة جائحة كورونا، كتاب المؤتمر الدولي، المجلد 2، 2020.
عبد الرحمان خلفي، حسام الدين خلفي، التكييف الجزائي لإنتهاك تدابير الوقاية من كوفيد-19- ومكافحته، حوليات جامعة الجزائر-1- المجلد 34، عدد خاص، ص: 645، جويلية 2020.

شيعاوي وفاء، حميدزعباط، التجريم كإجراء وقائي لمجابهة جائحة كورونا، كتاب المؤتمر الدولي، المجلد 2، 2020.

المواقع الإلكترونية:

Alain.com/article/corona-biological-warfare-Natural-virus تاريخ الإطلاع: 2020/02/27
كورونا ظاهرة العنف الأسري، تاريخ الإطلاع: 2021/03/01 على الساعة: 9.

Alanbat News.net/article/298753

www.mohamoon.com/montada/default.aspx ?action=

S/SPLARY8ID+922901& TYPE+3 تاريخ الاطلاع: 2021/02/23